الأمم المتحدة

A/ES-10/644–S/2014/530

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في أقل من ٢٤ ساعة منذ رسالتي الموجهة إليكم يوم أمس، لقي أكثر من ١٢٠ فلسطينيا، من بينهم ١٠ أفراد من أسرة واحدة، حتفهم على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية. ويبلغ عدد القتلى الآن أكثر من ٧٩٠ فلسطينيا، معظمهم من الأطفال والنساء، وأُصيب أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص، في حين تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، شنّ حملتها العدوانية الدموية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر.

واليوم أثبتت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مرة أخرى ازدراءها المطلق بالحياة البشرية وقواعد القانون الإنساني الدولي التي الهدف منها منع شنّ مثل هذه الهجمات العسكرية ضد المدنيين. ومرة أخرى، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مما أسفر عن مزيد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الذين يعانون بالفعل من الصدمات النفسية والذين شُرِّدوا من منازلهم ولجأوا إلى المدرسة، بما في ذلك العديد من الذين طلبت منهم السلطة القائمة بالاحتلال في الأيام السابقة مغادرة المناطق السكنية. ولا بد من التذكير بأن الدبابات الإسرائيلية، قصفت خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في

300714 300714 14-58342 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، منطقة خارج مدرسة تابعة للأونروا في مخيم للاجئين في جباليا، مما أدى إلى مقتل ٤٢ شخصا وجرح العشرات، وهذه جريمة تعمدت فيها السلطة القائمة بالاحتلال استهداف المناطق والمباني التي تأوي أكبر عدد من المدنيين، ولكن إسرائيل لم تُحاسب على ذلك على الإطلاق.

وأفاد شهود أن المدفعية الإسرائيلية قصفت المدرسة في بيت حانون في وضح النهار. وهذا الهجوم على منشأة تحمل بوضوح علامة الأمم المتحدة، تتوفر لدى السلطة القائمة بالاحتلال إحداثياتها الدقيقة ومعلومات تفيد بأنها تأوي مدنيين، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٧ فلسطينيا وإصابة أكثر من ٢٠٠ من المشردين المحتمين بها. وهذه هي المرة الرابعة في غضون يومين، التي تقصف فيها قوات الاحتلال الإسرائيلية مدارس تستخدم كمآوي في قطاع غزة المحاصر؛ وتشمل هذه الحوادث إطلاق النار على مدرسة للبنات في مخيم المغازي حيث يأوي المئات من الفلسطينيين المشردين. وفي هذا الصدد، وفي وقت كتابة هذه الرسالة، زاد عدد الفلسطينيين الآوين إلى مدارس الأونروا في قطاع غزة عن ١٤٨ ٠٠٠ فلسطيني، لجؤوا إليها بحثا عن الأمان من الهجوم العسكري الإسرائيلي، ويعيشون في ظل ظروف إنسانية مزرية.

وإننا ندين بشدة الهجوم الإسرائيلي على المدرسة التابعة للأونروا في بيت حانون وقتل المدنيين الأبرياء، الذين اعتقدوا أنهم وأطفالهم سيكونون آمنين تحت لواء الأمم المتحدة. ونطالب بتحقيق فوري ونزيه وشامل في هذا الحادث الخطير من أجل تحديد المسؤولين عن هذه الجريمة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ويجب ألا يفلت مرتكبو هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، وهذه الانتهاكات الجسيمة لحرمة مباني الأمم المتحدة من العقاب.

وبما أن قائمة الجرائم الإسرائيلية تزداد طولا كل دقيقة، أجد لزاما علي أن أشاطركم بعض التفاصيل المروعة الواردة من غزة في إطار الهجوم الإسرائيلي الدائر منذ رسالتي الأخيرة إليكم. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن قائمة الجرائم المتعمدة التي ترتكبها حاليا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، ليست قائمة حصرية:

- فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٠ أفراد من أسرة الأسطل، من بينهم ثلاثة أطفال هم أمين ثائر الأسطل (٣ سنوات)، وندى ثائر الأسطل (٥ سنوات)، ومحمد إسماعيل الأسطل (١٧ سنة) – في هجومين منفصلين على منازل المدنيين في خان يونس جنوب قطاع غزة.
- وقتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية خمسة أفراد من أسرة أبو عيطة، بما في ذلك فتى عمره ١١ عاما في جباليا في شمال قطاع غزة. ومن بين القتلى إبراهيم عبد الله

أبو عيطة (٦٧ سنة)، وجميلة سالم أبو عيطة (٦٥ سنة)، وأحمد إبراهيم عبد الله أبو عيطة (٣٠ سنة) وأدهم أحمد أبو عيطة (١١ سنة).

- وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية قذيفة من طائرة حربية على دراجة نارية في عبسان، شرقي خان يونس، مما أسفر عن مقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم الفتى باكر النجار (١٣ سنة).

- وقصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية عبسان وبني سهيلا في منطقة خان يونس، مما أسفر عن مقتل سبعة فلسطينيين.

- وتُوُفي يزيد سعيد البطش (٢٣ سنة) متأثرا بجراحه، وهكذا يُضاف فرد آخر من أسرة البطش إلى قائمة الذين أُصيبوا في القصف الإسرائيلي لمنزلهم في ١٤ تموز/يوليه.

- وكان الطفل أمير عادل صيام (١٣ سنة) من بين أشخاص آخرين قتلوا في غارة إسرائيلية على رفح.

- وقُتل الطفل هادي عبد الحميد عبد النبي (سنة واحدة) في جباليا.

- في قرية خزاعة الزراعية، الواقعة بالقرب من خان يونس، يُعتقد أنه قُتل ما لا يقل عن ٢٥ شخصا وأُصيب ١٦ آخرون من المدنيين. ودُمّر ثلثا المنازل، ولاذ ٦٠ في المائة من السكان بالفرار، في حين تعذّر على الباقين المغادرة بسبب الاعتداءات المستمرة ونيران القناصة.

- وكان من بين الفلسطينيين الذين قتلوا، ثلاثة موظفين يعملون في الأونروا هم: موظفة تبلغ من العمر ٥٥ سنة عملت في الأونروا مدة ٢٠ عاما، لقيت حتفها في هجوم وقع في ٢٠ تموز/يوليه، وأُصيب فيه زوجها وأصغر بناتها الستّ؛ ومدرسة تعمل في الأونروا وتبلغ من العمر ٣٠ سنة، قُتلت بعد أن فرّت من العنف في الشجاعية، بينما كانت تأوي إلى بيت أختها، الذي قُصف في هجوم في ٢١ تموز/يوليه أودى بحياة ١٠ آخرين من أفراد الأسرة؛ ومُدرّس يعمل في الأونروا عمره أربعون سنة، قُتل في ٢٣ تموز/يوليه في مأوى الطوارئ التابع لمدرسة الزيتون، حيث كان يساعد المشردين الفلسطينيين.

- ونظرا لاستمرار استهداف قوات الاحتلال للمرافق الطبية، فقد اضطر ما لا يقل عن ثلاثة مستشفيات إلى إجلاء المرضى بسبب الهجمات الإسرائيلية، مما أدى إلى حالات من الاكتظاظ في مستشفيات أخرى، مثل مستشفى ناصر في خان يونس،

الذي يواجه صعوبات في تلبية احتياجات المرضى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استنفاد الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية قد بلغ مستويات حرجة.

وعلى الرغم من استمرار الجهود الدولية والإقليمية في المنطقة، فمن واجب المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة من أجل الإنهاء الفوري لهذا الهجوم العسكري الإسرائيلي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل في غزة. فقد أُزهقت أرواح العديد من الأبرياء بسبب هذا العدوان الوحشي غير الإنساني. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط اللازم لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على رفع الحصار غير القانوني، الذي تعمدت بواسطته إحداث كارثة إنسانية في غزة منذ أكثر من ثماني سنوات، أثّرت في كل رجل وامرأة وطفل، وفي جميع جوانب الحياة.

وفيما يتعلق بالجهود الدولية، نلاحظ ونرحب بعقد مجلس حقوق الإنسان لدورة استثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يوم أمس، ٢٣ تموز/يوليه، في جنيف، واعتمد فيها قرارا قرر فيه إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونود أن نسلط الضوء على البيان الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، أمام مجلس حقوق الإنسان، وأعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية المحتملة في غزة، إذ قالت:

إن عددا من الحوادث، بالإضافة إلى العدد الكبير من الوفيات في صفوف المدنيين، يدحض الادعاء بأنه يجري اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة. ... فالسكان، ولا سيما المسنون والمرضى وذوو الإعاقة، لم يُتاح لهم الوقت الكافي للخروج من ديارهم. وعندما يتمكنون من الخروج إلى الشارع، لا يجدون مكانا يختبؤون فيه، علما بأنه يستحيل عليهم تحديد مكان سقوط القذيفة التالية.

ولا زلنا نصر ودون هوادة على دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وبذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإنهاء الحصار غير القانوني المفروض منذ ثماني سنوات، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. وفي كل لحظة يظل هذا الهدف فيها بعيد المنال يتواصل قتل العشرات من الفلسطينيين، وتدمير المزيد من البنى التحتية المدنية الفلسطينية، وتفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل، وتعميق الجراح واحتداد الغضب على مدى الأجيال من الفلسطينيين. وتؤكد هذه المأساة، مرة أخرى، أنه من الضروري أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهودا عاجلة وجادة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة

والأسباب الجذرية للنزاع ككل، إذا كان المجتمع الدولي يريد حقا التوصل إلى إنهاء هذا الصراع، مصدر عدم الاستقرار والاضطرابات الكبيرة هذه، وتحقيق سلام عادل ودائم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وتأتي هذه الرسالة متابعة للرسائل السابقة البالغ عددها ٥١٠ رسائل بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. إن هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/ES-10/643-S/2014/519) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحقّ الشعب الفلسطيني منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة